



التاريخ ٢٠٠٦/٩/٢

الرقم ١٠/ب

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمان .

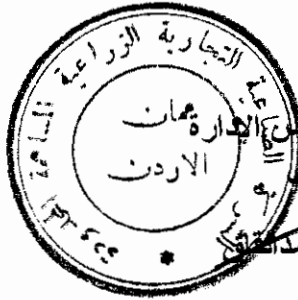
ASSEMBLY DECISION - ICAJ 6.6/9/2006

تحية واحتراماً ، وبعد

بالإشارة الى كتابنا رقم ب/١٠/٨٩٤ تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤ حول عقد الشركة الصناعية التجارية الزراعية المساهمة العامة المحدودة /الإنتاج إجتماعها السنوي للهيئة العامة العادية الرابع والأربعين للسنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ ، نرفق لكم طياً نسخة من محضر إجتماع الهيئة العامة للإجتماع أعلاه .

شاكرين ومقدرين لهيئتكم الموقرة تعاونكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،



أمين مجلس الإدارة
المفوض
أحمد محمد

هيئة الأوراق المالية الدائرة الإدارية الديوان ٦ ايار ٢٠٠٦ الرقم التسلسل ١٤٥٦٩ رقم الملف الجهة المختصة

لخص - ليو
+
الرد
١٥/٩/٠٦

(١١)

12:22 PM



Certificate
No: Q 13083

ص.ب.: ٦٠٦٦ عمان ١١١١٨ - الاردن
تلكس: 41434-41508 ICA JO
[http:// www.ica-jo.com](http://www.ica-jo.com)

عمان - الادارة العامة
هاتف ٤٦٥٧٧٤٤ / ٤٦٥٥٤٤٦ ٠٠٩٦٢ ٦
فاكس ٤٧٣٣١٠٥ / ٤٦٥٧٧٤٧ ٠٠٩٦٢ ٦
الرصيفة - ادارة المصانع
هاتف ٣٧٤١٩٤٥ / ٣٧٤١١٩٧ ٠٠٩٦٢ ٥
فاكس ٣٧٤١١٩٨ ٠٠٩٦٢ ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الجلسة السابعة والسبعون

محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي للشركة الصناعية التجارية الزراعية

المساهمة العامة المحدودة / الإنتاج المنعقد يوم الأحد الموافق ٢٧/٨/٢٠٠٦

في قاعة الاجتماعات الكبرى في غرفة صناعة عمان

ففي تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأحد الثالث من شعبان ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٧/٨/٢٠٠٦، وبناءً على الدعوة المرسلة للسادة المساهمين على عناوينهم البريدية إضافة للدعوات التي أعلن عنها في الصحف المحلية والإذاعة الأردنية، واستناداً لأحكام المادة (١٦٩) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ عقدت الهيئة العامة للشركة الصناعية التجارية الزراعية المساهمة العامة المحدودة / الإنتاج اجتماعها السنوي العادي في غرفة صناعة عمان بحضور السيد محمد عبد الرحمن أبو حسان رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة معالي السيد علي يوسف النور ، وأعضاء مجلس الإدارة السيد أسامه عبد الرحيم عصفور ، والسيد عمر "محمد علي" بدير والسيد مشهور مطلق الشرايعه ، السيد سمير إميل فرح ممثلاً عن شركة التأمين الأردنية بموجب كتاب رقم ٥١/٥٣٣ تاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٦ ، والسيد زيد حيدر ماضي ممثلاً عن شركة البشرى للاستثمار والتجارة بموجب كتاب تاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٦ والسيد راجح رمضان الحلايقة ممثلاً عن البنك الأردني للاستثمار والتمويل بموجب كتاب مذكرة داخلية رقم ٢٠٠٦/١٨٤٥ تاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٦، وحضور السيد وائل عماشة مندوباً عن عطوفة مراقب عام الشركات بموجب كتاب دائرة مراقبة الشركات رقم م ش/١/٣٤/١٧٨٩٨/٣٩٣ تاريخ ١٥/٨/٢٠٠٦ ، وحضور السيد سمير أبو لغد ممثلاً عن السادة مكتب المحاسبون المتحدون/ مدققي حسابات الشركة.



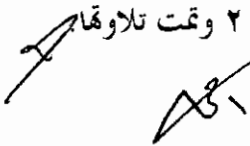
في بداية الجلسة رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات والسادة المساهمين والحضور الكرام ، وأعطى الكلمة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد وائل عماشة الذي أعلن بأن عدد الحضور بلغ (٤٨) مساهماً من اصل مجموع عدد مساهمي الشركة البالغ (٩٤٨٩) مساهماً يحملون بالأصالة (٤٦٦٠٥٠٥٦٦) ر٤ سهماً وبالوكالة (٤٢٣٤٨٧٤) سهماً حيث بلغ مجموع الأسهم المثلثة في هذا الاجتماع (٨٨٤٠٤٤٠) سهماً تشكل ما نسبته ٦١٤% من رأسمال الشركة المدفوع البالغ (١٤٣٩٦٩٤٢) ديناراً ، وأن جميع أعضاء مجلس الإدارة حاضرين ، ثم أعلن عن تحقق النصاب القانوني لعقد هذا الاجتماع ، وأن الشركة طبقت جميع التعليمات واتخذت كافة الإجراءات القانونية المطلوبة لعقد هذا الاجتماع ، وأن جميع هذه الأمور تتفق وأحكام المادة ١٧٠ من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعتبر جميع القرارات الصادرة عنه ملزمة للسادة أعضاء مجلس الإدارة والسادة المساهمين سواء الحاضرين منهم أو الغائبين ، وطلب من السيد رئيس الجلسة تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات معلناً بداية الجلسة .

ثم ترأس الجلسة السيد محمد عبد الرحمن أبو حسان رئيس مجلس الإدارة ، حيث أعلن عن افتتاح الجلسة وتعيين السيد أحمد القاق كاتباً للجلسة والسيد أحمد سلامة وياسر شحادة مراقبين لفرز الأصوات وجمعها .

ثم باشر السيد رئيس الجلسة بعرض المواضيع المدرجة على جدول الأعمال على النحو التالي :-

٠١ تلاوة وقائع الجلسة السابقة المنعقدة بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٥ .

طلب السيد رئيس الجلسة من السيد أحمد القاق كاتب الجلسة تلاوة وقائع الجلسة السابقة لاجتماع الهيئة العامة العادي المنعقدة بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٥ وقت تلاوتها




٠٢ سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة السنوي الرابع والأربعين عن السنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ بما في ذلك الخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليه.

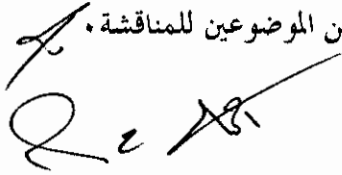
وبما أن التقرير السنوي سبق وأن تم توزيعه على المساهمين وجميعهم قد قرؤوه اقترح السيد رئيس الجلسة دمج البند رقم (٢) من جدول الأعمال بالبند رقم (٤) ومناقشتها معاً عند مناقشة البند رقم (٤) وصادق الحضور بالإجماع على الاقتراح.

٠٣ سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١.

بناءً على طلب السيد رئيس الجلسة تلا السيد سمير أبو لغد من مكتب المحاسبون المتحدون مدقق حسابات الشركة تقرير المدققين المتعلق بالميزانية العامة للشركة وحساباتها الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١.

٠٤ مناقشة الميزانية العامة الموحدة والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ والمصادقة عليها ، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١.

وبما أنه اقترح مناقشة التقرير السنوي المدرج في البند الثاني من جدول الأعمال مع البند الرابع ووافقت الهيئة العامة على ذلك ، فقد طرح هاذين الموضوعين للمناقشة.



وقبل البدء بمناقشة هاذين البندين ، استعرض السيد رئيس الجلسة الأوضاع التي تمر بها الشركة أوضح السيد الرئيس للسادة المساهمين الظروف التي مرت بها الشركة خلال السنه الماضية والتي كانت من أصعب السنوات التي مرت بها الشركة حتى الآن ، وذلك بسبب توقف التصدير للسوق الاستراتيجي وهو العراق الشقيق ، وكانت تعتمد اعتماداً كلياً على السوق المحلي بالإضافة للمؤسستين المدنية والعسكرية بالرغم من وجود المنافسة القوية للمنتجات المستوردة التي تتمتع بدعم من دولها للتصدير وفتح أسواقها لها بناءً على الإتفاقيات والبروتوكولات الموقعه مع هذه الدول سواء من الأقطار العربية المجاورة أو الأوروبية .

وبين السيد الرئيس بأن الشركة قد إعتمدت على نفسها في تسيير أمورها المالية سواء بشكل ذاتي أو بالدعم المادي من السادة أعضاء مجلس الإدارة (بشكل شخصي) عن طريق شراء أو ضمان شراء للمواد الخام، وذلك لضمان إستمرارية العمل وعدم التوقف بالرغم من تجميد التسهيلات المالية خاصة بعد عام ٢٠٠٠ م بسبب (تجميد حسابات الشركة من قبل السادة البنك العربي والمواقف الغير مبررة من قبل البنك تجاه الشركة)، علماً بأن الشركة قد تقدمت بطلب لتسهيلات من معظم البنوك المحلية إن لم تكن جميعها، وعندما كانت تصل هذه الطلبات الى مرحلة الموافقة يأتي الاعتذار، وذلك بسبب الدين المترتب عليها للسادة البنك العربي البالغ (٤٠٩٣٩٤٠) دينار والذي يغطيه الرهن الكامل الموجودات الشركة .

ثم تطرق السيد الرئيس الى بيع موقع الشركة في مدينة الرصيفه سواء كأرض فقط أو كموقع متكامل بمصانه وعده وأدواته، الأمر الذي سيساعد في جزء من ثمنه لتسديد الدين المترتب للسادة البنك العربي، ثم يتم بعدها النقل الى موقع الشركة في مدينة المفرق الذي تبلغ مساحة أراضيه حوالي ٧٥٠ دونم ويتمتع ببنية تحتية عالية المستوى كانت كلفته عند التأسيس حوالي (١٤) مليون دينار هذا بالإضافة الى إمتيازه بموقعه البيئي والصناعي والجغرافي .

وأوضح السيد الرئيس بأن مباحثات قد تمت في عام ٢٠٠٥ م حول بيع موقع الشركة في مدينة الرصيفة مع جهات أردنيه وعربية منها :



١- وزارة التربية والتعليم التي وافقت على شراء موقع الشركة كأرض فقط ودون الأخذ بالإعتبار للمباني المقامة في الموقع وقامت بدفع مبلغ مليوني دينار فقط ، علماً بأن مستشار الشركة الهندسي قد قدم اليهم رسماً يوضح عملية الإستفادة من هذه المباني لإستغلالها لجودة بنائها العالية بالإضافة الى الساحات المغطاه والمكشوفة التي يمكن استغلالها كملاعب .

٢- شركة أردنيه تقوم بالعمل بنفس الصناعات التي تقوم بإنتاجها الشركة وذلك لشراء الموقع كاملاً شاملةً المصانع والمعدات ولم يتم الإتفاق نظراً لفارق السعر بين الطرفين .

ونظراً لما تتطلبه مصلحة الشركة التي هي بالتالي مصلحة المساهمين فإن إدارة الشركة لن تفرط ببيع الموقع إلا بالسعر المناسب الذي يعطي حق كل ذي حق حقه .

في مداخلة خلال كلمة السيد الرئيس ، طلب المساهم السيد خالد الزبيد التحدث بصفته الخاصة كمساهم وبصفته العامة كرئيس لنقابة البترول والكيماويات ، أوضح فيها علاقة الشركة المميزة التي كانت مع السادة البنك العربي خلال السنوات الماضية ونسبة مساهمة البنك في الشركة والتسهيلات التي كان يقدمها لفترة طويلة خلال مساهمته وتمثيله في عضوية مجلس إدارة الشركة ، ثم انتقل الى مرحلة مابعد إلغاء شركة يونيليفر لإتفاقياتها مع الشركة في عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ودور البنك العربي في تخفيض سقف التسهيلات الممنوحة للشركة وبعدها تجميدها نهائياً الأمر الذي أدى الى صعوبات مالية واجهتها الشركة وما زالت تعاني من آثارها من ناحية عدم موافقة البنوك التي تقدمت لها الشركة بطلب للتسهيلات بسبب العلاقة مع البنك العربي التي أدت الى إعتماد إدارة الشركة على مواردها الذاتية فقط مما أدى الى نقص في حجم المبيعات الى أدنى مقدار وصلت اليه في عام ٢٠٠٥

٨٢

ونتيجةً لهذا الوضع قام وفد نقابة البترول والكيماويات بزيارة الى إدارة البنك العربي محاولة الوصول الى تسوية مع البنك حول تسوية الأوضاع المالية عن طريق قيام البنك بشراء أسهم من الشركة وعدم المضي بأي إجراءات قانونية حرصاً على مصلحة الطرفين سيما وأن إدارة الشركة سعت وما زالت تسعى لبيع موقعها بالرصيفة وسداد الدين المترتب للبنك ونقل مصانعها الى موقع المفرق وإعادة الهيكلة للشركة ، علماً بأن هناك ٤٥٠ موظفاً وعامل يعملون بالشركة وأن أي إجراء قانوني سيتم سيكون السبب في تدمير ٤٥٠ عائلة .

أثنى السيد خالد في نهاية مداخلته على السادة مجلس الإدارة على وقفهم مع الشركة من خلال كفالاتهم وتمويلهم الشخصي لتسيير أعمال الشركة حتى لا يتم الاستغناء عن أي مستخدم أو عامل بالشركة وأن نقابة البترول والكيماويات ستقوم برفع مذكرة الى دولة رئيس الوزراء من أجل المطالبة بالنظر في السياسات التي مارسها البنك العربي تجاه شركة الإنتاج مما أدى الى انعكاسها على عمل الشركة وتحملها لخسائر متتالية نتيجةً لهذه السياسات .

أوضح السيد الرئيس بأن الشركة قد حصلت على موافقة إقامة منطقة حرة في موقعها بالمفرق بالإضافة الى تخزين المواد الخام إلا أن الشركة قد أستاذت بطلبها من السادة مؤسسة المناطق الحرة لمنحها حق تخزين وبيع المواد الخام كون الشركة تملك مساحات مغلقة ومكشوفة كبيرة بالإضافة الى خزانات تتسع لحوالي عشرة آلاف طن من الزيوت النباتية والمواد الكيماوية الخام السائلة الأخرى، الأمر الذي سيساعد على إستقبال المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار الصناعي سيما وأن غايات الشركة التطوير العقاري للمدن الصناعية والمناطق الصناعية المؤهلة والمناطق الحرة، بعد أن تحولت الى شركة قابضة، مما يؤدي الى منح الصناعات الجديدة فيه الى

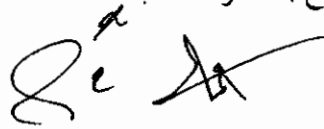
إعفاءات ضريبية تصل إلى تسعة سنوات

٨٠

ثم افتتح السيد رئيس الجلسة باب النقاش للسادة المساهمين :

جرى نقاش عام من قبل السادة المساهمين حول عدم بيع موقع الرصيفة لغاية الآن ونقص مبيعات الشركة عن السنوات السابقة بنسبة كبيرة وعن إعادة التقييم لموجودات الشركة الثابتة للشركة وتأثيرها على حقوق المساهمين .
أوضح السيد الرئيس مايلي :

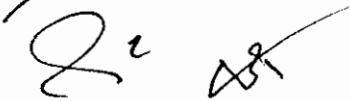
١- بخصوص بيع موقع الرصيفة ، أود أن ألفت إنتباهكم الى أن آخر تقييم لموقع الرصيفه كان في شهر ٢٠٠٦/٥ كان حوالي (٦٢٥٠٠٠٠٠) دينار كأراض وأبنية فقط هــذا، مع العلم بأن إدارة الشركة كما أسلفت كانت ومازالت ماضية في بيع موقع الرصيفه لما سيعود على الشركة من منفعة من حيث سداد دين البنك العربي الوحيد وفك الرهن عن جميع ممتلكات الشركة للبدء في عملية إعادة هيكلة جذرية من حيث نقل المصانع الى موقع الشركة بالمفرق وذلك من خلال عمل كل مصنع كشركة مستقلة تتمتع بإعفاءات ضريبية وجمركية طبقاً لقانون دعم الإستثمارات الصناعية، أيضاً تفعيل الغايات الجديدة للشركة القابضة بالإستثمار في القطاع العقاري الصناعي والمناطق الصناعية المؤهلة .
علماً بأنه كانت محادثات قبل يومين من تاريخ هذا الإجتماع مع مستثمرين لشراء موقع الرصيفه بالكامل، ولكن للأسف لم يتم التوصل الى نتيجته معهم بسبب عرضهم للشراء بسعر أقل من السعر المعروض ، أيضاً وللعلم نحن بانتظار مستثمرين من العراق الشقيق في غضون الأسبوع المقبل ، وسيتم الإفصاح إن شاء الله عن أية معلومات جديدة حول بيع الموقع بالسعر المناسب .



بخصوص انخفاض حجم المبيعات للسنوات الخمس الأخير فقد كان السبب الرئيسي في انخفاضها هو تخفيض ومن ثم تجميد التسهيلات البنكية التي كانت تعتمد عليها وبشكل رئيسي عن طريق السادة البنك العربي (عضو مجلس الإدارة السابق) وعندما قام البنك العربي بأخذ القرار بتجميد الحسابات وعدم منح أية تسهيلات جديدة للشركة ، بناءً على ذلك أصبحت الشركة تعاني في شراء المواد الخام من خلال فتح الإعتمادات أو التخليص على المستورد منها في المناطق الحرة أو الجمارك مما نتج عنه الإعتماد على الذات في تسير أمور الشركة أولاً بأول من خلال دعم السادة أعضاء مجلس الإدارة الشخصي ، هذا بالإضافة الى المنافسة القوية التي تواجهها أصنافنا سواءاً بالسوق المحلي أو المؤسسات العسكرية والمدنية التي كانت نسبة مبيعاتنا لها حوالي ٦٠% من حجم مبيعات السوق المحلي وأصبحت تشكل الآن مانسبته حوالي ١٠% فقط للمؤسسة العسكرية أما المؤسسة المدنية فلا زالت تقوم بدعم المنتج الوطني بتفضيله على المستورد ، وكانت هذه الفروق واضحة نتيجة لإغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة بأسعار منافسه ، لما تتمتع به هذه المنتجات من الإعفاءات والإمتيازات من قبل دولها عند التصدير لدول أخرى ، بينما تنتظر منتجاتنا على حدود بعض الدول العربية التي تصدر لها لأسابيع بالرغم من إجراء الاتصالات مع المعنيين بالجهات المسؤولة في الأردن والبلد المصدر له ؟ .

أيضاً كان للأحداث الجارية في العراق الشقيق أثراً كبيراً بسبب توقف التصدير لهذا السوق الرئيسي للأردن ، حيث لم يتم عمل أية عقود تصديره خلال عام ٢٠٠٥ مما أثر وبشكل كبير على تراجع المبيعات والفرق واضح ، حيث بلغ صافي المبيعات للعام ٢٠٠٤ (١٣٢٣١٥٣٨) دينار والعام ٢٠٠٥ (٢٠١٢٩١٢٠١) دينار ، علماً بأن مبيعات الشركة خلال الستة أشهر الماضية كانت حوالي (٦٦) مليون دينار علماً بأن الشركة كانت تعمل في بعض الأوقات ٢٤ ساعه يومياً ، ولكن للأسف وبسبب عدم توفر السيولة المالية وعدم القدرة على فتح إعتمادات لشراء

واستيراد بعض المواد الخام اللازمة لتنفيذ العقود للتصدير للعراق ، كانت الشركة



تضطر لشراء هذه المواد من السوق المحليه وبزيادة سعره تقارب ٢٥% عن سعرها فيما لو تم الإستيراد المباشر من قبل الشركة ، هذا بالإضافة الى عدم القدرة على استكمال تنفيذ عقود تصديرية نتيجة لعدم الأمان في شحن المواد وطلب إيقافها من قبل أصحابها لحين الإنفراج الأمني بالعراق ، ونأمل أنه ونتيجة للإتفاق الذي وقع ما بين الحكومتين الأردنية والعراقية حول تزويد الأردن بمادة النفط مما سيتيح المجال لتوفير الأمن الذي سيؤثر إيجاباً على باقي المواد التي تصدر للعراق الشقيق.

٣- اما بخصوص إعادة تقييم الأصول الثابتة في الشركة ، وكان نتيجة لهذا التقييم زيادة قيمة الأراضي بمبلغ (٥٩٠ر٣٨٨ر٤) دينار كفائض إعادة تقييم ، أما بخصوص إعادة تقييم المباني والتمديدات الكهربائية مما ترتب عليه زيادة مقدارها (١٠٤ر٤٠٦) دينار تم إظهارها ضمن حقوق المساهمين، علماً بأن إعادة التقييم للأراضي والمباني تمت عن طريق واحد من كبار المكاتب الهندسية الأردنية، وكانت نتيجة التقييم متناسبة مع أسعار الأراضي وكذلك مواد البناء ومكملاتها، بحيث أصبح هناك فائض في إعادة التقييم لمصلحة المساهمين بلغ مقداره (٥٩٦ر٤٣٢ر٥) دينار .

خلاصة لهذا النقاش يجب الإسراع في إتخاذ الإجراءات التالية من أجل معالجة الخسائر وتحسين الوضع المالي للشركة :

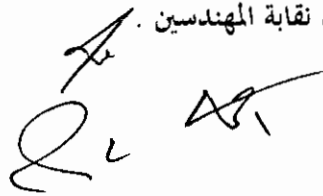
- ١- الإسراع ببيع موقع الرصيفة .
 - ٢- تسديد دين السادة البنك العربي .
 - ٣- تغطية الأسهم المتبقية البالغة (٣٦٠٣ر٥٨) سهم .
- بناءً عليه أكد المساهمين بالإجماع بيع موقع الرصيفه بأسرع وقت ممكن للخروج من هذه المعضلة .

Re 481

٥٥ . انتخاب مجلس إدارة جديد للسنوات الأربع القادمة وفقاً لأحكام المادتين (١٣٢، ١٧١) من قانون الشركات لسنة ١٩٩٧ .

أعلن السيد رئيس الجلسة عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، ونوّه مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بأنه يحق لكل مساهم تنطبق عليه الشروط ويجد في نفسه الكفاءة ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة، وبناءً على ذلك تم ترشيح السادة التالية أسمائهم :

- ١ . معالي السيد علي يوسف النصور .
- ٢ . معالي السيد يوسف محمد الدلايح .
- ٣ . السادة شركة الإنشاءات الفنية العربية ويمثلها السيد عمر "محمد علي" بدير .
- ٤ . السادة البنك الأردني للاستثمار والتمويل ويمثله السيد راجح رمضان الحلايقة .
- ٥ . السادة شركة البشرى للاستثمار والتجارة ويمثلها السيد زيد حيدر ماضي .
- ٦ . سعادة السيد أسامة عبدالرحيم عصفور .
- ٧ . سعادة السيد إبراهيم ظافر الداود .
- ٨ . سعادة السيد مشهور مطلق الشرايعه .
- ٩ . سعادة السيد محمد عبدالرحمن ابو حسان .
- ١٠ . سعادة السيد نصير صدقي شموط .
- ١١ . سعادة السيد عيسى محمد مطر .
- ١٢ . السادة صندوق تقاعد نقابة المهندسين .



ولما لم يتقدم احد آخر من المساهمين الحضور لترشيح نفسه عدا المذكورين بأعلاه، بدأت عملية الانتخابات بالإقتراع السري لتحديد أعضاء مجلس الإدارة التسعة حسب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة المادة (٢٤) .

أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد وائل عماشة عن نتائج الانتخابات وحصولهم على الأصوات كالتالي :

١. معالي السيد علي يوسف النصور . (٦٠٥٢٠٩٤ ر) صوت .
٢. معالي السيد يوسف محمد الدلايخ . (٧٨٨٧١٨٩ ر) صوت .
٣. السادة شركة الإنشاءات الفنية العربية . (٧٨٧٢٢٣٤ ر) صوت .
٤. السادة البنك الأردني للاستثمار والتمويل . (٥٧٩٣٣٧٦ ر) صوت .
٥. السادة شركة البشرى للاستثمار والتجارة . (١٧٠٠٥٠٠ ر) صوت .
٦. سعادة السيد أسامة عبدالرحيم عصفور . (٥٩٧٣٤٤١ ر) صوت .
٧. سعادة السيد إبراهيم ظافر الداود . (٨٠٤٢٣٢٤ ر) صوت .
٨. سعادة السيد مشهور مطلق الشرايعه . (٧٩٢٢٢٦٩٤ ر) صوت .
٩. سعادة السيد محمد عبدالرحمن ابو حسان . (٨٢٢٥٤٦٤ ر) صوت .
١٠. سعادة السيد نصير صدقي شموط . (٢٢٣٧١٠٣ ر) صوت .
١٢. سعادة السيد عيسى محمد مطر . (٢٦٠١٤٢٨ ر) صوت .
١٣. السادة صندوق تقاعد نقابة المهندسين . (٢٥٨٥٨٢٨ ر) صوت .

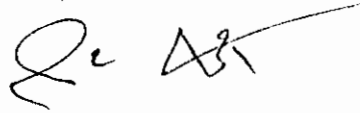

 

أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات عن فوز السادة المرشحين لخصولهم على أعلى الأصوات للسنوات الأربعة القادمة ٢٠١٠/٢٠٠٦ وهم التاليه أسمائهم :

- ٠١ معالي السيد علي يوسف النصور .
- ٠٢ معالي السيد يوسف محمد الدلاييح .
- ٠٣ السادة شركة الإنشاءات الفنية العربية .
- ٠٤ السادة البنك الأردني للاستثمار والتمويل .
- ٠٥ السادة شركة البشرى للاستثمار والتجارة .
- ٠٦ سعادة السيد أسامة عبدالرحيم عصفور .
- ٠٧ سعادة السيد إبراهيم ظافر الداوود .
- ٠٨ سعادة السيد مشهور مطلق الشرايعه .
- ٠٩ سعادة السيد محمد عبدالرحمن ابو حسان .

٠٦ مدققى الحسابات للسنة المالية ٢٠٠٦ عملا بأحكام المادة (١٧١ بند رقم ٦) من قانون الشركات لسنة ١٩٩٧ والمادة رقم (٦٣ البند ٦) من النظام الداخلي للشركة وتحديد أتعابه.

تم ترشيح السادة المحاسبون المتحدون كمدقق لحسابات الشركة للسنة المالية ٢٠٠٦ ، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعاب مدقق الحسابات.



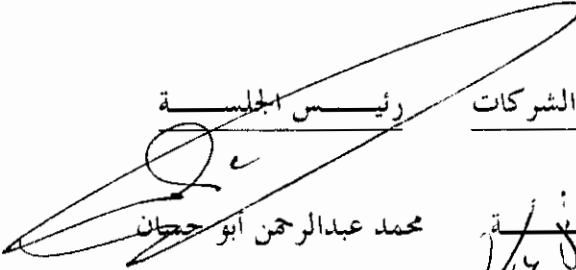
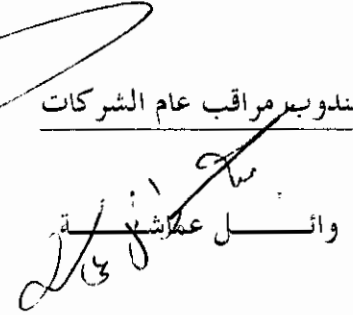
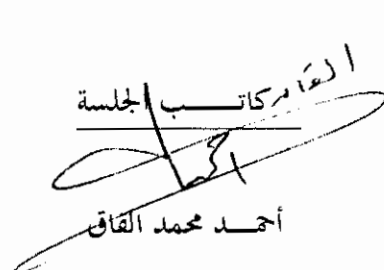
٠٧ أية أمور أخرى تدخل في نطاق أعمال الهيئة العامة ويوافق على إدراجها ما لا يقل عن ١٠% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

سأل رئيس الجلسة إن كان هناك أية مواضيع أخرى ، ولما لم يطرح أي موضوع أعلن رئيس الجلسة عن انتهاء جدول الأعمال.

ولما لم يكن هناك أي استفسارات أخرى صادقت الهيئة العامة بالإجماع على الميزانية العام الموحدة والحسابات الختامية وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية لعام ٢٠٠٥.

وفي الختام شكر السيد رئيس الجلسة السادة الحضور وتمنى لهم حياة سعيدة وللشركة التقدم والازدهار.

اختتمت الجلسة الساعة الرابعة والنصف مساءً.

رئيس الجلسة	مندوب مراقب عام الشركات	العامة كاتب الجلسة
		
محمد عبدالرحمن أبو حمان	وائل عمارة	أحمد محمد القاق